

قضية اليوم

العسكر في السياسة:

انكفاء الجيش وقوه الأجن

هذه سنوات، لم يشهد لبنان انحسار التدخل العسكري المباشر في الحياة السياسية كما يحصل اليوم. فانكسار حدة الانقسام السياسي، وغياب الفراغ الذي ملأته الأجهزة باتصالاتها مع مختلف القوى، وانقضاء عهد الشغور الرئاسي، كلها عوامل اعادت الأجهزة «إلى الثكنات». الائتناء الوحيد هو للأمن العام الذي يمنحه النص القانوني والعرف دوراً سياسياً إلى جانب رئيس الجمهورية

هيام القبيصي

لم تعد المؤسسات العسكرية منخرطة في العمل السياسي، كما كانت حالها سابقاً، وإن بتفاوت. تغيرت المرحلة التي كانت الأجهزة الأمنية تؤدي فيها أدواراً سياسية وأمنية وعسكرية، لم تكن مرسومة لها، إنما فرضتها الأحداث الأمنية والتطورات السياسية والغراغات الرئاسية المتتالية.

وتداخل الأمن والسياسة ليس أمراً حديث العهد في لبنان، ففي منطقة تتحكم في عدد من دولها الأنظمة العسكرية، كانت السمة البارزة للبنان في المبدأ أنه لا يفضل حكم العسكر، ويؤيد فصل العسكرياتاريخياً عن السلطة السياسية. مع ذلك، لم يتج من أن تقع هذه السلطة في فخ الأمن والعسكر، إما من خلال حقبات أمنية بامتياز، كما حصل في عهد الشهابية وما بعد الحرب أيضاً، أو من خلال تولي قادة عسكريين رئاسة الجمهورية، قبل الطائف وبعده، من اللواء فؤاد شهاب إلى الرئيس إميل لحود وميشال سليمان المنتقلين مباشرة من وزارة الدفاع إلى القصر الجمهوري، وميشال عون في تجربة مغايرة، بعدما سكن القصر للمرة الأولى بلباسه العسكري وسكنه مرة ثانية ببدلة مدنية. قد تكون إحدى أهم المغارقات ألا يصل قادة عسكريون إلى رئاسة مجلس النواب أو الحكومة (مع تسجيل خرق بتيتم للعديد المتقاعد نور الدين الرفاعي بتوليه حكومة لشهرين في عهد الرئيس سليمان فرنجيّة) هذا إذا استثنينا رئاستي فؤاد شهاب وميشال عون -اللوينيين- للحكومة الانتقالية. لكن ذلك لم يمنع تدخل السلطة العسكرية بالسياسة في كل مستويات السلطة القائمة، سواء كان المعنيون في السلطة أو كانوا متقاعدين.

أظهر ريفي والحسن قوه الأمن الداخلي فربما سياسياً إلى جانب قوه 14 آذار

في عهد جان قهوجي - جورج خوري، تقدّم دور مديرية المخابرات على دور قيادة الجيش

يحلو للمتقاعدِين العسكريِين، إلى أي سلك انتموا، في الجيش أو قوى الأمن أو الأمن العام أو أمن الدولة وغيرها، أن يختاروا الحياة السياسية، التي يتعايشون معها ومع أركانها خلال خدمتهم؛ بعضهم يرغب في أن يكون سفيراً، وبعضهم الآخر وزيراً وناشطاً، وآخرون يلجأون إلى الأحزاب أو جمعيات وروابط سياسية، كما عن الفراغ الرئاسي، ومنطلقات المرحلة التي كانت تُفترض أدواراً سياسية لرجال الأمن. لم تكن قوى الأمن الداخلي بعد عام 2005، في عهد ريفي، مجرد جهاز

لرئيس الجمهورية، كما كان الجيش الإداة السياسية والعسكرية لرئيس الجمهورية أيضاً. متغيرات كثيرة لحقت بعد التسعينيات، وصولاً إلى اليوم، مع إعادة رسم خريطة جديدة للأجهزة الأمنية، من خلال توزّع طائفي لقادتها، ماروني لقيادة الجيش وشيعة للأمن العام وسني ريفي وأضحأ في التعيين عن التزامه السياسي ليناديأ ورأيه في ما يخص سوريا وحزب الله وقوى 8 آذار. لكن سياسي إلى جانب قوى 14 آذار. كان ريفي واضحاً في التعيين عن التزامه السياسي ليناديأ ورأيه في ما يخص سوريا وحزب الله وقوى 8 آذار. لكن ريفي أيضاً قام بدور الوسيط، مع حزب الله، حين كانت الجسور مقطوعة بين الحزب والحريري وقوى 14 آذار. الوسيط بمعنى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة لتحللة العقد ونقل الرسالة، وإبقاء السقف الأمني مضبوطا حيث كانت تدعو الحاجة، وكانت المرات التي يتم التواصل فيها بين الطرفين لا تعدّ، في مرحلة الأزمات الأساسية. كما يكون ريفي والحسن ساهما في تاطير قوى الأمن إلى جانب المستقبل والرئيس فؤاد السنوية والحريري، في شكل أوضح مما قام به أي جهاز أمني آخر مع طرف سياسي. وقد يكون هذا الانحياز الواضح ساهم في الإضاءة اليوم على تراجع دور قوى الأمن في السياسة. لا شك أن اختيار المدير العام لقوى الأمن الداخلي

تابع لرئاسة الحكومة، سياسياً، أكثر مما هو تابع قانوناً لوزارة الداخلية، فالدور الذي قام به ريفي في تلك المرحلة وما بعدها كان دوراً سياسياً بامتياز. لأن ريفي فرض إيقاعاً مختلفاً -ومعه اللواء وسام الحسن موضوعة- فالمرحلة السياسية مختلفة تماماً، لجهة الانخراط عمل المؤسسات بالحد الأدنى، والأهم انعدام الحاجة إلى الدور السياسي المعتاد لقوى الأمن. فالحوار اليوم بات مفتوحاً بين القوى السياسية المعنية، ولم تعد هناك ضرورة إلى قيادة أمنية لرسائل بين حزب الله والحريري بعدما تحولت لقاءتهما إلى مباشرة وعلنية، وانفتحت الحاجة إلى إطار أمني يظلل قوى 14 آذار التي كانت تدعو أصلاً. لا يعني ذلك أن اصطاف قوى الأمن السياسي تبدل، لكنه أصبح أكثر واقعية، انسجاماً مع تطلعات الجيش، وشهد الجيش قد يكون ريفي والحسن ساهما في إضافة طبعا إلى أن طابع المرحلة تبدل جذرياً، كما تبدلت طابع الأجهزة الأمنية السابقة والحالي وادانتها بطريقة عمليها.

لم يعبر الجيش، حديثاً، عن اصطفاف علني كما كانت عليه حال قوى الأمن، في مرحلة حساسة. لكن الجيش عرف أيضاً محطات أساسية جعلته في للرئاسة. وضاعت الأحداث الأمنية

التي أرخت بثقلها وخطورتها على الاصطفاف السياسي آنذاك، من حجم دور الجيش السياسي، وتقاطعه مع رئاسة الحكومة في ظل أزمات حادة. فالمعارك الأمنية تحولت إلى مادة سياسية في ظل التجاذب السياسي الحاد الذي كان قائماً، وساهم الفراغ الرئاسي في تحول الجيش إلى مركز استقطاب سياسي أيضاً، إلى حد كبير على قدم المساواة مع القوى السياسية.

مع انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، وتعيين العماد جوزف عون قائداً للجيش، فرض رئيس الجمهورية إيقاعه على الجيش، فلم يعد في مقدمة الحدث السياسي، وكان الجيش انسحب إلى الثكنات ولملم نفسه داخليها. لولا معركة الجرود التي انحسر الكلام عنها سريعاً، لكان الكلام عن تزواج الجيش بالسياسة معدوماً. في السياسة، يشكل انكفاء موقع الجيش في المعادلة السياسية معادلة صحيحة ومطلوبة من قوى سياسية. لأنه مع وجود رئيس للجمهورية ومجلس وزراء ومندرجات سياسية طبيعية في السلطة الحالية، لا يمكن أن يكون الجيش متقدماً إلا وفق دوره الأمني فحسب. لأنه يخضع للسلطة السياسية القائمة والمتكاملة بكامل رموزها. فكيف الحال إذا كان المشهد السياسي يقدم أيضاً مرشحين للرئاسة من الآن من داخل التركيبة الحالية، كرئيس التيار الوطني الحر، ما يسحب اسم قائد الجيش من التداول، وتالياً يسحب الجيش من أن يكون في مقدمة المشهد السياسي. ويقدر ما يكون طبيعياً انسحاب الجيش من واجهة الحدث، في ظل رئاسة عون، يبدو أمراً لافتاً إلا تكون الجيش ومديرية المخابرات الذراع السياسية لرئيس الجمهورية، رغم العلاقة الجيدة التي تجمع الرئيس بالطرفين، وهو من أختار المسؤولين عنهما. لأن الواضح أن المديرية العامة للأمن العام هي المتقدمة أكثر، بعدما تصاعد دورها وتحولت بعد سنوات الانكفاء إلى أن تكون في واجهة المشهد السياسي - الأمني، وهو الكلام الأكثر تداولاً في الوسط السياسي منذ بداية عهد عون.

صحيح أن دور الأمن السياسي من اختصاص الأمن العام، لكن المديرية بعد عهد اللواء جميل السيد والضجة حولها، ومن ثم تعيين اللواء الراحل وفيق جزيني، رغم موقفه السياسي المعروف، شهدت فترة تهدئة وإن سادتها توترات مع وزارة الداخلية. لكن إجمالاً ظلت المديرية على اكتافها. تعيين اللواء عباس إبراهيم أعاد إلى المديرية دورها السياسي، بعيداً عن العراضات الأمنية. ولكن فن المسؤول عن دور المديرية المتقدم؛ هل العماد ميشال سليمان - العميد جورج خوري باتنها من المحطات السياسية التي شهدت فيها تدخل الأمن بالسياسة. تعيين خوري في مرحلة ما بعد ريمون عازار، حمل إلى مديرية المخابرات دوراً سياسياً لأن المديرية في تلك المرحلة كانت شاهداً على أزمات كثيرة، حرب نهر البارد، مختلفه تماماً، لجهة الانخراط عمل المؤسسات بالحد الأدنى، والأهم انعدام الحاجة إلى الدور السياسي المديرية إلى مركز أمني وسياسي على رأس الجهاز أمني

المشهود على دور المديرية المتقدم؛ هل العماد ميشال سليمان - العميد جورج خوري باتنها من المحطات السياسية التي شهدت فيها تدخل الأمن بالسياسة. تعيين خوري في مرحلة ما بعد ريمون عازار، حمل إلى مديرية المخابرات دوراً سياسياً لأن المديرية في تلك المرحلة كانت شاهداً على أزمات كثيرة، حرب نهر البارد، مختلفه تماماً، لجهة الانخراط عمل المؤسسات بالحد الأدنى، والأهم انعدام الحاجة إلى الدور السياسي المديرية إلى مركز أمني وسياسي على رأس الجهاز أمني

المشهود على دور المديرية المتقدم؛ هل العماد ميشال سليمان - العميد جورج خوري باتنها من المحطات السياسية التي شهدت فيها تدخل الأمن بالسياسة. تعيين خوري في مرحلة ما بعد ريمون عازار، حمل إلى مديرية المخابرات دوراً سياسياً لأن المديرية في تلك المرحلة كانت شاهداً على أزمات كثيرة، حرب نهر البارد، مختلفه تماماً، لجهة الانخراط عمل المؤسسات بالحد الأدنى، والأهم انعدام الحاجة إلى الدور السياسي المديرية إلى مركز أمني وسياسي على رأس الجهاز أمني

تقرير

«اللبناني الواعد» لم يصدق الوعد:

زرنا سوريا ولم نجد نازحين عائدين!

الهدف من تنظيم

«الحزب اللبناني الواحد» جولة إعلامية إلى سوريا. كان الاطلاع على اوضاع النازحين السوريين العائدين إلى بلدهم من لبنان، الا ان فخيم حرجلة الذي زاره الوفد، لا يعيّن فيه سوى فمخرب من حيث بلديّ كغزريا والعودة السوريين، وبالتالي هدف الزيارة لم يتحقّق!

لبيا القرني

يبكي عبود كثيراً حين يُسأل عن مسقط رأسه، الشقاوة التي تترقب في عينيه الزميتحين، تغيب خلف وجهه الكبير. يتوقف ابن الـ 13 سنة عن اللهو مع رفاقه، ليقول: «مبسوط هون، بس مو قدّ الفوعة. انشالله منرجع عا اراضينا». عبود وأفراد عائلته الستة، يعيشون حالياً مع قرابة الألف شخص غيرهم في مخيم الحرجلة - ريف دمشق الجنوبي، اسم على غير مسمى. فلا خيم في هذا المكان، بل بيوتٌ اسمتية، ومدرسة، وبكاعة صغيرة، وطبخٍ جماعي لتوزيع الطعام يومياً. كل شيء هنا كفيل بأن تصل الرسالة إلى العالمين على توطن النازحين السوريين في البلدان المضيفة إليها، والإدارات قادرة على توفير الحاجات الرئيسية للمهجرين، وكل ما يحكى عن عرقلة النظام السوري لعودة النازحين وعدم تسهيله الأمور، غير صحيح. لكن «العبيّنة» التي اختيرت، لتطبيق مع أهداف زيارة وفد إعلامي لبناني إلى سوريا. «الحزب اللبناني الواعد» كان قد تواصل مع الجهات الرسمية السورية، من أجل تنظيم «أول زيارة لوفد إعلامي» إلى دمشق، بهدف «إلقاء الضوء على واقع العائدين إلى سوريا، من الذين نزحوا إلى لبنان»، فمعاناة اوضاع العائدين إلى بلدهم، تأتي من أجل دحض كل الأخبار التي يروجها «المشروع الدولي»، بمنظمة دولته، عن أنّ السوريين ممنوعون من العودة بسبب عدم توافر الظروف الآمنة لذلك. خطوة الحزب اتت، بعدما «استُهر» منذ تشرين الثاني الماضي بإطلاق «المشروع الوطني لعودة النازحين السوريين إلى وطنهم»، الذي نتج منه إعادة قرابة الـ 2000 نازح يعيشون في قضاء كسروان، بالتنسيق مع الأمن العام اللبناني. لكن المخيم الذي اختارته الإدارة السورية لم يحقق الهدف الرئيسي للزيارة التي تمت يوم 10 نيسان الجاري.

في مخيم الحرجلة، الذي يُعزّف عنه بأنّه أكبر المخيمات السورية، لا يعيش فيه سوى مهجرين من بلديّي كغزريا والفوعة (ريف اإسب). أين هم النازحون العائدون من لبنان؟ في وقت أصغ فيه رئيس «اللبناني الواعد» فارس فتوحى ووفد وزارة الإعلام السورية على أنّ المخيم في نازحون من الداخل السوري ولبنان والأردن، كان معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة معنز القطان واضحاً

خدمة العلم

خدمة العلم واحد من الهواجس التي تُورّق النازحين السوريين في لبنان. يقول معاون وزير إدارة شؤون الإدارة المحلية معنز قطان إنّ الحكومة السورية «منحت مهلة ستة أشهر لجميع العائدين من أجل تسوية أوضاعهم»، وأضاف له «الأخبار» إنّ الشعب في سوريا «ناقمٌ علينا، ويسأل لماذا النازح في الخارج ليدّ فرصة لتسوية أوضاعه، على العكس ممّن بقي؟». اتخذ القرار للتشجيع على العودة. الحوافز الأخرى تشمل، بحسب قطان، «إمكانية تجديد جوازات السفر في أقرب بعثة دبلوماسية سورية، أو يتولى أحد أقاربهم في سوريا ذلك، وبالنسبة إلى تسجيل الولادات المبتنة»، يكفي تقديم بيان ولادة من المستشفى إلى دوائر السجل المدني». أما الحديث عن معونات للعودة، فُعيده قطان إلى «وجود جهات مستفيدة مادياً من وجود السوريين في الخارج، أو بهدف استخدامهم للضغط السياسي». وفي هذا الإطار، اعتبر فارس فتوحى أنّ «أداء المفوضية العليا للنازحين خير دليل على هذا الواقع، بحيث إنّ دورها يقتصر على تعداد النازحين وتخفيفهم من تعجيد إجباري ينتظرهم وأعمال عنف قد تطاولهم»، مُعتبراً أنّ العودة ممكنة، «ندعو العودة للناحية إلى مساعدة العائدين، فالمبالغ الصغيرة التي تقدم لهم في لبنان، قد تساهم في إعادة بناء المنزل أو ترميمه إذا كان قد لحق به ضرر».

لبيش ما يرجعوا؟»، يسأل أبو عمار. يخلوني اسكتن، قال نخنا ما إلنا اسم. قللتهم هودي بشار الاسد عاطبنا يستضيف شقيقا له أتى من حصص ليزوره، «صحيحٌ يوجد نقص في المسكن والخدمات، ولكن أكيد الوضع هنا أحسن من لبنان، هذا بلدنا ويجب أن نعود لندافع عنه ونبنيه من جديد».

لا يعني ذلك غياب الراي الأخر، الخائف من عودة النازحين من لبنان، بسببها تعكس تفاصيل عن حياة شبيه عادية. لا يقتصر ذلك على اكتشاف بيع العسل البلدي على طول الطريق أو بسطاط الخضّر، والزحمة في مدينة حوش بلباس الساعية، وعلى طريق المرّة، ربما تعمد المنظّمون ألا تمر الحافلة في مناطق شهدت دماراً. ظل المشهد «طبيعياً» إلى حين الاقتراب من محطات الوقود، حيث تكاد طوابير السيارات المنتظرة لا تنتهي، بمقابلة المهجرين في الحرجلة، والمؤثر الصحافي لفتوحى، انتهت زيارة الساعات القليلة لسوريا... من دون أن تحقّق هدفها. خلال كلمته، قال فتوحى إنه «كان لا بد لنا من أن تأتي لزيارة العائدين من أجل أن نلهم لبس اليد بأنهم بالف خير»، الأمر الذي لم يحصل. ربما يكون صححاناً وضعهم في سوريا أفضل مما كان عليه في لبنان، فمتشجع غيرهم للعودة، ولكن كيف نتأكد من ذلك، والزيارة منظمّة إلى المخيم المختار من قبل الإدارة السورية؟ يردّ قطان بأنّ التنسيق الرئيسي يتم مع الوزير صالح الغريبي، وأبلغناه أنّ أرقام جميع العائدين لديه، بإمكانه الاتصال بمن يريد، وزيارته ليتأكد بنفسه.

ليس مُستغرباً في بلد يُعاني من حرب مُستمرة منذ ثماني سنوات، أن لا تكون ظروف الحياة فيه «مقابلة» لأحد من مواطنيه التقنيين الكهربائي، انقطاع الجزيين والمنازل، طوابير السيارات أمام محطات الوقود، عدم توفر جميع السلع الغذائية. تتهدم البيوت والقاعيش في منازل في الخيميات، ارتفاع نسبة الفقر والغفات العدومة اجتماعياً... أموز يعانيتها المواطنون السوريون، بسبب العقوبات والحصار، والدمار الذي سببته الحرب، وسوء الإدارة، وعدم انطلاق قطار إعادة الاعمار. لكن ما تقدّم لا يعني أن بقاء النازحين خارج بلادهم، وخاصة في مخيمات لبنان، يجعلهم يعيشون في ظروف أفضل من تلك التي يعانيتها مواطنهم في سوريا.

5

4